

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

١ - يقول الله تعالى : ﴿ ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل ، وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً ﴾ (١) .

فالقرآن الكريم بكلياته وجزئياته منهاج حياة لأولى الألباب يكفل للناس الخير فى الحياة الأولى وفى الآخرة ، وتوضحه السنة النبوية تبيانا لكل شيء ما احتاج الناس الى بيان وهداية . وتطهير المال والاقتصاد من الباطل بكافة صورته وأساليبه قصة عمل وكفاح البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية ورجالها الصادقون فيما عاهدوا الله عليه فى أن يحلوا حلاله ويحرموا حرامه ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

ويشاء قدر هذه المؤسسات أن تظهر فى وقت عم فيه الفساد والافساد فى العالم شرقه وغربه وشاعت البلوى فى التعامل بالمحرم وتعانقت المشاكل من كل نوع حتى إن الانسان أصبح هلوعا جذوعا يؤسا كنودا منوعا لا ملجأ له من الله الا اليه بتطبيق شريعته والعمل بأحكام الاسلام ، ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يتقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين خسر الدنيا والآخرة وأولئك الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

لذلك كانت المحددات الشرعية والضوابط الأصولية للعمل المصرفى الاسلامى توضح هويته وتبرز عالميته حتى تربوا أموال الناس بالحق

(١) الكهف : ٥٤

وتتسع لتلبية وسد حاجاتهم المتعددة والمتجددة في كل زمان ومكان
وبحسبه رفعا للضيق ودفعاً للمشقة وجلباً للتيسير وتحقيقاً للخير
في حياة الناس جميعاً .

ومن هنا كانت التبعة الملقاة على عاتق تلك المؤسسات المالية
والمصرفية الإسلامية بكل أشكالها وكان الابتلاء الذي يواجهه العاملون
فيها مستخدمين في ذلك كل أدوات العصر ومستحدثاته أو منجزاته
لهائلة .

وقد فرض كل ذلك اعداد هذا البحث تبياناً للضوابط الشرعية
الحاكمة في كل مراحل عمل ونشاط المصرف الإسلامي محيلين في
التفاصيل والجزئيات الى مظانها العملية والعملية وأعمال لجان الفتوى
والهيئات الشرعية .

ومما يجدر التنويه به أن تناولنا للموضوعات الفقهية أو القانونية
أو المصرفية إما هو بالقدر اللازم لحاجة الموضوع محل البحث دون
الاستطراد الى مسائل أخرى قد تكون من مكملات الموضوع الفقهي
أو القانوني أو المصرفي من حيث هذا الموضوع في ذاته .

كما قد يستلزم الأمر التعرض للسئلة أكثر من مرة ولكن من
زاوية أخرى أو لارتباطها بالموضوع محل البحث من ناحية جديدة .

*

٢ - تجربة العمل المصرفي والاقتصادي الإسلامي :

تأتي كتابة هذا البحث في ظروف خطيرة تمر فيها البنوك والمؤسسات
المالية والاستثمارية الإسلامية بعملية تقييم شاملة ، ونظرة واعية فاحصة
ومدققة ، ولا بد ازاء كل ذلك أن تقف تلك المؤسسات وقفة حساب
ومحاسبة حتى لا تفرط أو تفرط فلا يفرط عليها أو تفرط هي في
أمر نفسها ، وهنا لا بد من أمرين جوهرين هما :

١ - المراجعة والتفتيش والوقوف على ما عساه أن يكون موجودا من قصور أو تفریط فى الأموال والأعمال والأشخاص .

٢ - الرؤىة النافذة المستقبلية لما يجب أن تكون عليه تلك المؤسسات بكل مكوناتها من استيعاب لمستحدثات العصر الفنية والادارية والتنظيمية وتقديم البدائل ذات الطبيعة الخاصة والمستخلصة من أصولها والمحقة لمقاصدها والمالية لحاجاتها المتعددة والمتجددة باستمرار حتى لا تتخلف تلك المؤسسات بجمودها عن اثبات وجودها المتجدد وتحقيق المقدرة والكفاءة الكافية والملائمة فى كل زمان ومكان وبحسبهما .

لقد كانت أول محاولة قانونية أو نظامية للعمل المصرفى والاقتصادى الاسلامى باصدار نظام بنك ناصر الاجتماعى فى مصر سنة ١٩٧١ ، اذ نص قانون البنك ونظامه لأول مرة على عدم التعامل بنظام الفائدة أو الربا أخذا وعطاء .

ثم كانت أول تجربة عملية للعمل المصرفى الاسلامى الجاد والحقيقى بائشاء بنك دى الاسلامى فى سنة ١٩٧٥ تلتته تجربة بيت التمويل الكويتى فى مارس سنة ١٩٧٧ ثم بنك فيصل الاسلامى المصرى فى أغسطس سنة ١٩٧٧ والسودانى سنة ١٩٧٧ وهكذا كثرت البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية .

ومما يجدر ذكره أن هناك كيانات مالية واستثمارية ظهرت على الساحة العملية وفى المجال الاقتصادى ، واتخذت من الشريعة الاسلامية شعارا للممارساتها ، وأكثر من ذلك اذ نصت هذه الكيانات فى نظمها الأساسية على ذلك المبدأ ولكنها لم تكن قد أعدت لهذا الأمر عدته لا على المستوى العلمى أو الفكرى أو الفقهى ولا على المستوى التنظيمى والادارى ولا على المستوى التشغيلى أو توظيف أموالها بما يكفل حفظها والمحافظة عليها فتمخض كل ذلك عن أسوأ كارثة اقتصادية لم تكدر تفق منها المجتمعات التى ظهرت فيها تلك الكيانات الاقتصادية ، وألقت

بظلالها الكئيبة على النفسية العامة للناس ووقع من الفساد والتهاجر في مصالح العباد ما أثر على حياتهم اليومية .

ومثل تلك الكيانات التي فعلت غير ما قالت ضربه الله للناس في القرآن آية فقال تعالى : ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾ (١) . والتشبيه في الآية غاية البلاغة فالنار اشراق واحراق ، ولو صدق مشعلوها لأضاءت وأشرفت ، ولو كذبوا أحرقت ودمرت ، ولقد ساعد على اشعالها تجريد الحملات الاعلانية المضللة بغير حماية ، ولذلك كان النور في الآية بصيغة المفرد ، لأن سبيل الحق واحد ، وكانت الظلمات بصيغة الجمع لأن سبل الضلال كثيرة .

كما تأتي الكتابة في هذا البحث وقد تخطت المؤسسات المالية والاستثمارية الاسلامية ذات الأنظمة القانونية الصادقة في كل مكان من الأرض مرحلة التجريب والتجربة وأصبحت ذات نظم قانونية مستقرة ، ومن ثم تعمل في اطار من الشرعية الدستورية والقانونية التي تمثل جزءا من سيادة الدولة ، وبذلك أصبحت هذه المؤسسات من معالم النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي على المستوى الجزئي والكلّي في الاقتصاد، ويتعين بالتالي أن يحسب حسابها في السياسات الاقتصادية والنقدية والمصرفية والمالية حتى يمكن الاستفادة بها ومنها بالقدر الملائم والأسلوب الأمثل لطبيعة نشاطها وأدائها وتنظيماتها .

ولا يجب أن تنتهي من مقدمة البحث بغير أن نركز على البنك الاسلامي للتنمية بجدة الذي مر في انشائه بالمراحل الآتية :

١ - صدر بيان العزم باثشاء البنك الاسلامي للتنمية في الاجتماع الأول لوزراء الدول الاسلامية بنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في مدينة جدة في ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٣ هـ (١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ م) .

(١) البقرة : ١٧

٢ - فى ٢٢ رجب من عام ١٣٩٤ هـ (١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ م)
صادق المؤتمر الثانى لوزراء مالية الدول الاسلامية الذى انعقد بجدة
على اتفاقية تأسيس البنك الاسلامى للتنمية على أن يبدأ سريان هذه
الاتفاقية فى ١٢ من ربيع الآخر عام ١٣٩٥ هـ (٢٣ من ابريل سنة ١٩٧٥ م) .
٣ - عقد بمدينة الرياض الاجتماع الافتتاحى لمجلس محافظى البنك
الاسلامى للتنمية فى ١٧ من رجب عام ١٣٩٥ هـ (٢٦ من يوليو
سنة ١٩٧٥ م) وتم الافتتاح الرسمى للبنك فى ١٥ من شوال عام ١٣٩٥ هـ
(٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ م) .

وبذلك استغرقت عملية انشاء البنك حتى افتتاحه أكثر من ثلاث
سنوات كاملة ولا شك أنه حدث مصرفى واقتصادى اسلامى عالمى
من وقت انشائه وحتى الآن أكثر من أى وقت مضى اذ بلغ عدد أعضائه
(٤٥) دولة من دول منظمة المؤتمر الاسلامى .

والبنك فى تحقيق أهدافه وأسلوب نشاطه يعمل طبقا لمبادئ
الشريعة الاسلامية السمحة .

وتفرض المتغيرات والمستجدات الدولية الحالية وعلى رأسها تهاوى
النظام الاشتراكى فى أصوله الفكرية لعجزه عن أن يقدم الخبز لأهله بعد
تجريب - لم يرق الى كونه تجربة - استمر أكثر من سبعين عاما من
الزمان امتطى فيها الانسان الفضاء وصعد الى الكواكب الأخرى غير
كوكب الأرض .

كما تفرض الأزمات الاقتصادية الطاحنة والمجاعات المبيدة والمنتشرة
والغلاء الجبوح والبطالة الكئيبة وما يصاحبها من تفشى ظواهر الاجرام
الحديث وما واكب كل ذلك من انحلال بكل مظاهره ، كل ذلك يفرض
على البنك الاسلامى للتنمية بوصفه بنك الدول والحكومات الاسلامية
فى منظمة المؤتمر الاسلامى أن يتحمل مسئوليته التاريخية فى قيادة العمل
المصرفى والاستثمارى والاقتصادى الاسلامى ، وترشيد وحماية النماذج

المصرفية والاستثمارية الاسلامية القائمة فى بقاع الأرض من خلال
قنوات قوية وروابط متينة تتعدد أشكالها وتتنوع صيغها ويكون بحق
بنك البنوك .

« رب اشرح لى صدرى . ويسر لى امرى . واحلل عقدة من
لسانى (١) .

والله الموفق

د . عبد الحميد البعلى

* * *